للمجلس الوطني الأعلى، أن الأعضاء الخمس واندونيسيا يرحبون بقرار المجلس الوطني الأعلى بتنفيذ وقف غير محدود لإطلاق النار، ويرحبون أيضا بقراره بالكف عن تلقي مساعدة عسكرية أجنبية، ويؤكدون احترامهم لهذا القرار ويطلبون إلى جميع الدول المعنية أن تفعل الشيء ذاته. وأعرب الأعضاء الخمسة واندونيسيا عن أملهم في أن تحظر البلدان المجاورة لكمبوديا تسليم المعدات العسكرية من أراضيها إلى أي من الأطراف الكمبودية. وأكدوا مرة أخرى وجوب قيام الأمم المتحدة بالتحقق من انسحاب القوات العسكرية الأجنبية ومن وقف إطلاق النار، وقطع المساعدة العسكرية الخارجية، والإشراف على ذلك بشكل فعال. وتحقيقا لهذه الغاية، رحبوا باقتراح المجلس الوطني الأعلى بأن توفد الأمم المتحدة بعثة استقصائية إلى كمبوديا. واتفقوا على التوصية بإيفاد هذه البعثة، التي يمكن أن تبدأ في التحضير للجوانب العسكرية لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، والنظر في الكيفية التي تساعد بها الأمين العام في استخدام مساعيه الحميدة للمساعدة في مواصلة وقف إطلاق النار غير الرسمي وغير المحدود الذي كان ساريا حينئذ. وأبلغ الأمين العام المجلس اعتزامه البدء باتخاذ الترتيبات الضرورية لإيفاد بعثة استقصائية إلى كمبوديا في أقرب فرصة ممكنة.

وفي رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ١٩٩١ [١٦٩] أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام ما يلي:

"أتشرف بإبلاغكم أنه تم توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن الى رسالتكم المؤرخة ٨ آب/أغسطس ١٩٩١[١٦٤] بشأن إيفاد بعثة استقصائية إلى كمبوديا. وهم يوافقون على الاقتراح الوارد في رسالتكم".

وفي الجلسة ٣٠١٤، المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، أجرى المجلس مناقشة للبند المعنون: "الحالة في كمبوديا: تقرير الأمين العام (S/23097 و Add.1)"[٢٢].

<u>القرار ٧١٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١</u>

<u>إن مجلس الأمن</u>،

<u>إذ يشير</u> إلى قراره ٦٦٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ الذي أقر فيه الإطار المتعلق بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا، المؤرخ في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠[١٦٧]،

<u>وإذ يحيط علما</u> بمشاريع الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا[١٧٠]،

<u>وإذ يرحب</u> بالتقدم الكبير جدا المحرز، على أساس مشاريع الاتفاقات هذه، نحو إيجاد تسوية سياسية شاملة تتيح لشعب كمبوديا ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير من خلال انتخابات حرة ونزيهة تنظمها وتجريها الأمم المتحدة،

<u>وإذ يرحب</u>، بصفة خاصة، بانتخاب صاحب السمو الملكي الأمين نوردوم سيهانوك رئيسا للمجلس الوطني الأعلى في كمبوديا،

وإذ يلاحظ مع الارتياح القرارات الأخرى التي اتخذها المجلس الوطني الأعلى في كمبوديا، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ وقف اختياري لإطلاق النار، وعدم اللجوء إلى المساعدات العسكرية الخارجية، وتأكيد ضرورة التعاون الكامل فيما بين الأطراف الكمبودية،

وإذ يضع في اعتباره أن هذا التقدم المحرز قد مهد السبيل للقيام قريبا بإعادة عقد مؤتمر باريس المعني بكمبوديا على المستوى الوزاري، وتوقيع الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا على أساس الوثيقة الإطارية المؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠، وإذ يرحب بالأعمال التحضيرية التي يجري الاضطلاع بها في هذا الصدد من قبل الرئيسين المشاركين للمؤتمر،

واقتناعا منه بأن مثل هذه التسوية السياسية الشاملة يمكن أخيرا أن توفر حلا سلميا وعادلا ودائما للنزاع في كمبوديا،

وإذ يحيط علما بطلب صاحب السمو الملكي الأمير نوردوم سيهانوك بإيفاد موظفين من الأمم المتحدة إلى كمبوديا بأسرع ما يمكن[١٧١]،

وإذ يؤكد ضرورة أن يكون للأمم المتحدة وجود في كمبوديا فور توقيع الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا، لحين تنفيذ الترتيبات المحددة في تلك الاتفاقات،

وقد نظر، لهذا الغرض، في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، الذي يقترح تشكيل بعثة متقدمة للأمم المتحدة في كمبوديا[١٧٢]،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١[١٧٢]؛

٢ - يقرر أن يشكل، تحت سلطته، بعثة متقدمة للأمم المتحدة في كمبوديا فور توقيع الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا وطبقا لتقرير الأمين العام، بحيث يوفد أعضاء البعثة إلى كمبوديا فور توقيع الاتفاقات؛

٣ - يطلب إلى المجلس الوطني الأعلى في كمبوديا وإلى الأطراف الكمبودية أن يتعاونوا تعاونا تاما مع بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا وفي الأعمال التحضيرية المضطلع بها بغية تنفيذ الترتيبات المحددة في الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا؛

٤ - يرحب بالاقتراح المقدم من الرئيسين المشاركين لمؤتمر باريس المعني بكمبوديا بإعادة عقد المؤتمر على المستوى الوزاري في وقت قريب بغية توقيع الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن، قبل ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأن يبقي المجلس على علم تام بما يستجد من تطورات.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣٠١٤.

93-41585